

اجتهادات كلها رأسمالية

سيئات النظام الرأسمالى الحر أو اقتصاد السوق أكثر من حسناته. ويتطلب الحد من سيئاته سياسات وإجراءات اجتماعية لا تتوافر دائماً، ولا يوجد ما يضمن استمرارها حال تطبيقها. غير أنه يبقى أحسن من غيره، أو أقل سوءاً، حسب زاوية النظر وطريقة التفكير ومنهجه.

ولكن هل يوجد نظام غير رأسمالى فى العالم الآن؟ يتعين علينا أولاً التمييز بين رأسمالية السوق، ورأسمالية سلطة الدولة. وإذا قصدنا الرأسمالية بوجه عام، أى بمنأى عن هذا التمييز، يكون الجواب بالنفى. لا يوجد نظام غير رأسمالى فى عالمنا، مادامنا نقصد رأسمالية السوق، ورأسمالية سلطة الدولة، فى آن معاً.

ولكن من يذهبون بعيداً فى نقد النظام الرأسمالى، والإفاضة فى شروره التى لا ينكرها عاقل أو مُنصف، ينسون أن البديل الذى يرجونه فى سياق هذا النقد هو رأسمالى أيضاً. بديل مختلف عن رأسمالية السوق فى شكله وبعض آلياته، ولكن ليس فى محتواه، ولا فى شروره التى تزيد فى هذا البديل حين نقارنه برأسمالية السوق. فنصيب الفرد من الحرية فى المجالين الخاص والعام يقل فى رأسمالية الدولة عنه فى رأسمالية السوق. وإذا كان نظام رأسمالية الدولة يتضمن سياسات وإجراءات اجتماعية تزيد، فى بعض الحالات، عن نظام رأسمالية السوق، فهذه ميزة مؤقتة لا تلبث أن تتحسر سواء عاجلاً فى غضون سنوات، كما حدث فى

مصر الناصرية وبلدان أخرى، أو آجلا خلال عقود كما حدث في الاتحاد السوفييتي السابق ومنظومته.

في رأسمالية السوق يقف أصحاب المال والأعمال، إلى جانب المديرين التنفيذيين في الشركات والمصارف والمؤسسات المالية الكبرى في الوقت الراهن، في أعلى الهرم الاجتماعي، ويشكلون طبقة مميزة يمتد نفوذها إلى نظام الحكم، بما تملكه من إمكانيات وقدرات كبيرة. وفي رأسمالية سلطة الدولة، يعتلى كبار الموظفين في المؤسسات العامة وببيروقراطيتها قمة الهرم الاجتماعي، وتتضخم ثروات بعضهم على حساب المال العام بمقدار ما يزداد نفوذهم السياسي والإداري. وفي كل من الرأسماليتين تفاوت اجتماعي يؤدي إلى ازدحام المجتمع في أسفل هرمه الطبقي بالفقراء والمهمشين بدرجات متفاوتة من حالة إلى أخرى.